

عمان - «القدس العربي» -

من بسام البدارين:

قرار اللجنة المالية في البرلمان الاردني بتمرير مبلغ الموازنة المخصص لتنفيذ برنامج الاجندة الوطنية والبالغ 150 مليون دينار هو بمثابة إشارة اولى على ان وثيقة الاجندة التي حاول خصوصها في البرلمان والصحافة دفعها، واعلان وفاتها مازالت على قيد الحياة، فموافقة ممثلي الشعب على تخصيص هذا المبلغ الكبير تعني باختصار ان البرنامج سيبدأ بالرغم من ان رموزها الاجندة اصبحوا خارج بوائر القرار التنفيذي.

وهذه الإشارة لن تكون تيمية، فخلال ايام قد لا تتجاوز العشرة سيضع أصحاب القرار وتحديدوا في مؤسسة القصر الملكي المزيد من الاشارات التي تؤكد بقاء الاجندة على قيد الحياة والتمسك بها كخيار استراتيجي للدولة وليس للحكومة فقط مما يبعث بالمزيد من الرسائل لكل اعداء الاجندة سواء الموثورون الذين اتخذوا موقفاً من الضموم بسبب الأشخاص وسواء التقليديون من رموز الحرس القديم يتخذون اوصلا موقفا سلبيا من الفكرة الاصلاحية مهما كانت وبصرف النظر عن اصحابها. وخلال ايام يفتقر ان تتبدد مشاعر الفرح والاحتفال التي عبر عنها من

لاحظوا وعلى مدار شهرين مؤخرًا خفت نجم الاجندة الوطنية والنقلص الشديد في زخمها الاعلامي والسياسي، وأذا ما تدخلت الدولة بماكينتها القوية وافتعت مجلس النواب بتشكيل لجنة خاصة نيابية تتولى الاجندة اسوة بـلجنة اخرى في مجلس الاعيان سيتم الاعلان مجددا عن ولادة الاجندة في حضن سلطة الشعب.

وعلى مدار الاسابيع العشرة الماضية شهدت اوساط النخبة وكوالمس القرار صراعا صامتا وجذريا تحت عنوان الاجندة تخلله احتفالات للمشككين بالوثيقة ومزاوادات على رموزها وتلاعيا صحافية مكثوفة بضمونها ورسائلها.

و هذا الصراع الصامت شارك فيه

الجميع تقريبا فقد اعتقد رموز التيار المحافظ بان الاجندة لم تعد قائمة بعد

رصد ثلاثة ملاحظات من حصريا اولاً: ابعاد رموزها الابرز مثل الدكتورين باسم عوض الله ومروان المعشر عن مواقع القرار وتشرد جماعة الاجندة في القضاء السياسي وفي القطاع الخاص،

وثانياً: عدم تمكن رئيس الاجندة ووالدها الروحي الدكتور المعشر من احجاز حفل اشهار لوثيقة الاجندة كان

قد وعد به، وثالثاً: قلة ترديد كلمة

الاجندة في قاموس الخطاب الحكومي وخطاب رئيس الوزراء تحديداً معروف

الخبث.

وازاء هذه الملاحظات احتفل

الخصوم على جثة مفترضة لوثيقة الاجندة فاستمرت الاشاعات التي تطل عصابة الليبراليين الجدد في الحكم ونشرت مقالات وتحليلات تشوه قصداً فكرة الاجندة وتعتبرها مسؤولة بشكل حصري عن قانون الضريبة الجديد الذي رده البرلمان بشقيه في النواب والاعيان والذي صدر بصفته مؤقتاً

خلافًا لحكام الدستور، كما نهشت

الاجندة وتوصيلاتها بقسوة رغم ان

الرجعية التي امرت بها لم تقل حتى الان

بأنها تراجعت او غيرت رأياها.

وفي الاثناء كان يعزز الانطباع بان

الاجندة في غرفة الانعاش الخروج

المتحالي لرموز التيار الليبرالي من

دوائر القرار والحكم مثل خروج

المستشارة الاعلامية للقصر السابقة

سيما بحوث وانسحاب لرموز المعشر

من الحكومة بناء على رغبته الشخصية

وكذلك مثل الخروج المتوقع قريباً

للدكتور عوض الله باتجاه القطاع

الخاص كما حصل مع وزير الاتصالات

السابق فوز الزعيبي احد المتهمين دائماً

بالتؤوير الاصلاحي.

لكن في الواقع كان هذا الصدام

البساطي يتخلله بعض الاخطاء

والعرات فثبت ثوبت بالواقع انه لا

يمكن تحميل الاجندة الوطنية مسؤولية

قانون الضريبة سيء السمعة والوصيت

قدح حول الرئيس الاسبق للوزراء

عدنان بدوران قانون الضريبة اللؤوزة

تحت الانطباع بان البرلمان سيحل

ويدون تضاج الحوار حوله مع مجلس

الوزراء.

وفي الواقع تتخذ لجنة الاجندة في

وثيقتها موقفاً حاسماً وحازماً من

القوانين المؤقتة ففي الباب المتعلق

بالتشريع والعدل وفي الصفحة 58 من

وثيقة الاجندة ورد النص التالي

(مسألة القوانين المؤقتة شكلت في

الاعوام الاخيرة صدمة قانونية بالغة

لفهم سيادة القانون ولسالة فصل

السلطات كما شكلت استهانة بالغة بكل

القواعد التعارف عليها في مجال اصدار

التشريعات في البلدان التي ترفع شعار

الديمقراطية ترقى الى حد الخرق

الصريح في احكام الدستور).

وجاء في النص ايضاً بان اقدام

على اصدار 225 قانوناً مؤقتاً في فترات

غياب أو تغيب مجلس النواب ايا كان

السبب يمثل انتهاكاً لسيادة القانون...

وهذا النص يعني بوضوح ان الاجندة

لن تقبل فكرة القوانين المؤقتة بما في

ذلك التي صدرت في عهد حكومة

الرئيس علي أبو الراغب وبالنسالي لا

يمكن وبحال من الاحوال تحميلها

مسؤولية قانون الضريبة كما قال بعض

الصالحين المبتدئين.

والسالة لا تقف عند هذه الحدود

فلجنة الاجندة اكان لها توصيات فيما

يتعلق بالضريبة تحت عنوان مركزي

هو تحقيق العدالة الضريبية وتكظيم

كلغة التهرب الضريبي ومن هنا لم تكن

وثيقة الاجندة مسؤولة عن بعض

مروان المعشر وزيد الرفاعي و طاهر المصري وعلى أبو الراغب.

التفاصيل التي وردت في قانون

الضريبة المشار اليه والتي قيل انها

تسبب الفقر.

وقيل أيضاً ان الاجندة هي نتاج

لعصابة الليبراليين غير المعنيين

بالمجتمع الأردني لكن تركيبة اللجنة

التي صاغتها تشوّش على وجود ثماني

نخب تمثل جميع الاطراف بمسا في

ذلك ثمانية اعضاء من مجلس

النواب والاعيان محسوبين على

الحرس القديم.

وفي الواقع كان الحديث عن «فاة»

وثيقة الاجندة نوع من انواع «الخطا

البصري»، فبالرغم من غياب رموزها

عن مواقع القرار رصدت تلميحات

مكررة تغيد بان الاجندة «موجودة»، وان

كان الضوء الاعلامي قد خف عنها

فربئسيها اصبح عضوا في مجلس

الاعيان ورئيسا في نفس المجلس للجنة

معنية بالملف وكان له دور في رد قانون

الضريبة من خلال عضويته في مجلس

الاعيان.

ومن بين التلميحات ايضا ما حصل

عند تشكيل مجلس الاعيان الجديد

حيث عين بعض رموز الاجندة مثل

طاهر المصري ونوال الفاعوري وخرج

من الاعيان اعداء وثيقة الاجندة من

طراز صالح القلاب وجهاد المومني

ونائب القاضي وطراد الفايز وزيد

الزريقات كما بقي أحد الخصوم

البارزين للاجندة وهو رئيس المجلس

زيد الرفاعي لإعتمادات «رئاسية»، ومع

ترتيبات مختلفة.

والمهم الآن في المشهد ان الاجندة

«عانت»، فعلا خلال الشهرين الماضيين

وشاهدت خصوصها اكثر يحتفلون

بغيايها المقترض لكن مصادر «القدس

العربي»، تؤكد بان الأيام القليلة المقبلة

ستشهد حالة «إنهاض» جديدة للاجندة

وستشهد قرارات التمسك والتشيت بها

قد يكون من بينها التشكيل الفعلي

للجنة نيابية تحمل اسم الاجندة وإعداد

حفل الاشهار بعد ان رصدت الموازنة

المالية من قبل نواب الشعب وكذلك

إعداد لجان فنية للمتابعة في المؤسسات

ووزارات وأشياء أخرى قد يجريها

القصر الملكي وتجاوب مع وجود نصير

قوي ومساند رئيسي على رأس اهم

الاجهزة الامنية.. فإذا حصل كل ذلك كما

تشوّع «القدس العربي» قريباً فإن

الاجندة ستثبت بما لا يدع مجالاً للشك

انها ما زالت «على قيد الحياة».

نفت تلقي طلبا لنقل محاكمة صدام حسين إلى عمان:

الحكومة الأردنية ترفض التدخل بالشؤون الداخلية للكويت وسورية وتتمسك بمشاركة قواتها العسكرية دوليا بالرغم من سقوط شهداء

عمان - «القدس العربي» -

قال الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية ناصر

جودة «ان القوات المسلحة الأردنية شرف تادية دورها

في حفظ السلام في دول مختلفة من العالم».

واكد خلال اللقاء الاسبوعي الدوري مع وسائل الاعلام

ان الحكومة لا تدرس سحب القوات العسكرية الأردنية

المشاركة في حفظ السلام في هايتي وان هذا الموقف

مبدئي بالنسبة للاردن.

وأشار إلى ان قواثنا معنية بتطبيق السلام في

هايتي وليس فقط حفظ السلام هناك وان الأردن مستمر

في أداء واجبه ودوره الإنساني في إرساء قواعد السلم

والأمن الدوليين.. وقال رحم الله شهداءنا واستكمل

فسيح جناته.

وكان الأردن شيع أول من أمس اثنين من افراد قوة

حفظ السلام في هايتي والذين استشهدا في تيبال

إطلاق النار على مجهولين في هايتي، وهما النقيب طارق

عبد الفلاح الجهاوة، والرقيب ربيع جلال الخالدي.

وكان النقيب يوسف مبارك الخليفة من قوة حفظ

السلام استشهد في هايتي في 24 كانون الأول الماضي

عندما كان في عداد نورية نجوب شوارع احياء الصفيح

كما استشهد الرقيب محمد عبد الحفيظ الجهرات في

تشيرين الأول الااضي في هايتي.

ويشتر الاردن وحده من 1497 جنديا في هايتي في

إطار قوة الأمم المتحدة علما ان 750 منهم يتشرون في

أحياء الصفيح. وفي رده على سؤال حول موقف الحكومة

من الخلاف الناشب بين جناحي الأسرة الحاكمة في دولة

الكويت قال «مسألة الله ان تتدخل وهذا شأن داخلي

لاامسرة الحاكمة في الكويت وكل ما نروده ونامله، ان

يتجاوز الكويت الشقيق محنة رحيل الشيخ جابر

والكويت بكونهم تفرقا دولة شقيقة وعزيزة نتمنى

لها الخير ونتمن وقوفها الدائم الى جانبنا تاريخيا».

وعن دعوة رئيس الوزراء الاسرائيلي بالوكالة ايهود

أولت لعنف بعد رابعة اردنية فلسطينية مصرية

اسرائيلية. لوضع الخطوة العامة للمرحلة المقبلة على

«شخصيات است على اطلاع على أي مبادرة لاورت

وبشكل عام، ان الأردن ان يقر أي جهد في سبيل العودة

الى خسارة الطريق والعملية السلمية إلى مسارها

الصحيح مرة أخرى خدمة للمصلحة العليا للشعب

الفلسطيني..والآن اننا امام استحقاق انتخابي فلسطيني

ونحن مهتمون جدا بان تجري هذه الانتخابات

بسلامة».

كما أكد على أن الانتخابات التشريعية التي ستجري

في الأراضي الفلسطينية يوم غد الاربعاء تعتبر خطوة

مصلحية على طريق تحقيق الآمال الفلسطينية المرجوة

والمنشودة».

وأعرب عن «امله ان تجري هذه الانتخابات بسلاسة

وبدون عراقيل. وفيما يتعلق بإرسال الأردن لوفد رسمي

لمراقبة الانتخابات قال جودة أن «الأردن تلقى دعوة من

كتاب الجهة المشرفة على الانتخابات ومن هنا يأتي تشكيل

الوفد الرسمي الأردني لهذه الغاية».

واكد جودة ان كافة الاجهزة الرسمية المعنية تعمل

بشكل مستمر وتبذل جهودها لاطلاق سراح لواطن

الأردني المختطف في العراق وتتابع مع الجهات الرسمية

المعنية في العراق، مشيراً الى هناك اتصالات أخرى من

قبل جهات أخرى مع جهات نظيرة لها للأفراج عنه.

واضاف جودة ان بعضا من افراد أسرته وعشيرته

زاروا رئاسة الوزراء واعربوا عن تقديرهم للجهود التي

تبذلها الحكومة بتوجيهات من جلالة الملك واستمعوا

لإيجاز من الرئيس لتلك الجهود في سبيل اطلاق سراحه

مضيفا ان الحكومة تدرس وضع عائلة السيدات تلاميذا

بالشكل الصحيح، والحكومة مهتمة جدا في ذلك.

وجدد جودة الموقف الأردني الواضح من التحديات

السياسية داخل سورية بما كن بل يحدث في سورية،

شأن سوري داخلي لا تتدخل فيه لا من قريب ولا من بعيد

مشيراً إلى ان رئيس الوزراء أثناء مباحثاته شان الأول

مع رئيس الوزراء اللبناني كان واضحا في هذه المسألة

حيث أكد بكل صراحة أن كل ما يؤذي سورية يؤذيها

جميعا والأردن حريص جدا على ان لا يلحق الأذى

بشقيقنا سورية بأي شكل من الأشكال.

واضاف بما ان الأردن ينادي دوما بضرورة الانترام

بتطبيق الشريعة الدولية قائنا انه بالنسالي ان يتم

تطبيق الشريعة الدولية من خلال لجان التحقيق الدولية

عاجلة بالوصول الى حقيقة حالات اغتيال الرئيس

الراحل رفيق الحريري».

وفي رده على سؤال أكد أن الحكومة تولي موضوعي

الفقر والبطالة عناية قصوى وأن البيان الوزاري الذي

قدمت به الحكومة لنيل ثقة مجلس النواب على اساسه

حوى بالتفصيل الخطط والبرامج الحكومية لمعالجة

هذين الموضوعين فضلا عن تشكيل مجلس الوزراء لجنة

وزارية لوضع قاعدة بيانات للآسر الفقيرة في المملكة

حتى تكون طرق المعالجة على اسس منهجية ومدروسة.

واضاف جودة أن «الحكومة ملتزمة بتطبيق رفع الدعم

الحكومي التدريجي عن النفط».

وعن قانون ضريبة الدخل الذي رده البرلمان مؤخرا

«أوضح ان رد القانون جاء بطلب من الحكومة ومن خلال

رئيس الوزراء الدكتور معروف الحفبت استنادا إلى

كتاب التكليف السامي حول ضرورة إعادة النظر في

قانون الضريبة»، وبين أن الحكومة «حساسة لما يدور من

حوار داخلي حول مجمل القوانين والتشريعات

والتشريعات منذ البداية ان هذا الانحياز الاسد،

بعض الخلط»، مؤكدا «أن الحكومة ستدرس القانون

بشكل معمق وتعيد النظر في القانون بعد ان رفضه

مجلس الأمة.

وعن وجود 25 شاحنة أردنية محتجزة على الحدود

الأردنية العراقية وفيما إذا كان الأردن قد اعلم بسبب

احتجازها أو خاطب الجهات الأمنية العراقية لحل

قضيةهم قال جودة انه سيطلع على تفاصيل الملف ومن ثم

سيعلم عنها. وفي معرض حديثه عن الملف الاعلام

الناطق الرسمي انه لا يوجد أي اجندات خفية او نوايا

سياسية أو قاعات مخفية من قبل جبال هذا الملف، نافيًا ان

الاصلاح سيشيعه أي إقالات ادارات أو اشخاص والامر

ان يتعدى دراسة ومراجعة شاملة للمؤسسات الاعلامية

مشددا على ان أي تغيير سيحصل او سيجري سيخضع في

مطار كل المراجعة وليس عشوائيا.

وعن موعد تسليم السفير الأردني لهامه في بغداد قال

جودة سفيرنا بالعراق معين وسيباشر عمله عندما ترى

الحكومة ان الامر مناسب لذلك مشددا على ان غياب

السفير لا يعني انه لا يوجد للاردن تعجيل دبلوماسي،

فانتقل الى الدبلوماسية موجود ويقيم مهامه المطلوبة منه.

وفي رده على سؤال فيما إذا كانت الحكومة قد استلمت

طلباً رسمياً من هيئة الدفاع عن الرئيس العراقي السابق

صدام حسين تطلب فيها نقل محاكمته إلى عمان قال

جودة الحكومة الأردنية لم تبلغ بمثل هذا الطلب.

عمان - «القدس العربي» -

عقد منتدى الاردن الجديد أمس الأول

الأحد في العاصمة عمان اللقاء المفتوح

مع الامين العام للحزب الشيوعي

الدكتور منير الحمارة وذلك للتحدث

عن نتائج زيارة الوفد الشعبي الحزبي

والنقابي الى سورية، وعن لقائه مع

الرئيس السوري بشار الاسد،

والانطباعات التي تكونت لدى الأحزاب

الأردنية في ضوء هذه الزيارة.

واكد حمارة ان الزيارة التي قام بها

الوفد